

18 May 2005
Arabic
Original: English/French

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

ورقة عمل تستند إلى بيان الاتحاد الأوروبي للجنة الرئيسية الأولى

مقدمة من لكسمبرغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط والبلدان المرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكذلك النرويج العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية

١ - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي صك متعدد الأطراف ليس له بديل لحفظ وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على المستوى الدولي. ومما له أهمية بالغة أن تلتزم الدول الأطراف جميعها التزاما تاما بالمعاهدة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمحافظة على سلامة المعاهدة. وهذا الالتزام يتجسد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تعارض انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي الاستراتيجية التي وافق عليها رؤساء الدول أو الحكومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفي الموقف المشترك المتعلق بتحقيق انضمام جميع الدول إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتعزيز تلك الاتفاقات. ومما يُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية اقتناعنا بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن الدولي، بما يشمل نزع السلاح وعدم الانتشار، هو أفضل طريق للمحافظة على النظام الدولي. وهذه المبادئ تحدد الموقف الذي سيتخذه الاتحاد الأوروبي في هذا المؤتمر الهام لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

٢ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، والركيزة الأساسية لمتابعة نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من تلك المعاهدة، وعنصرها هاماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض

السلمية. وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للمقررات والقرار التي أُخذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها وللوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الذي عُقد في عام ٢٠٠٠، مع أخذ الوضع الراهن في الاعتبار. ونحن نتطلع إلى بحث جميع المسائل ذات الصلة في هذا المؤتمر.

٣ - والاتحاد الأوروبي يرحب بانضمام كوبا وتيمور - ليشتي إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣ على التوالي. وانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى معاهدة تلاتيلولكو استكمل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ - ومعاهدة عدم الانتشار هي أحد أهم الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً بالنسبة لصيانة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي؛ وجميع الدول الأطراف ملتزمة التزاماً شديداً بالمعاهدة. وينبغي ألا يُتخذ أي إجراء ينطوي على أي مساس بالمعاهدة باعتبارها كلاً لا يتجزأ وينال من التوازن الأساسي الكامن فيها وذلك من أجل الصالح المشترك: السلام والأمن والاستقرار.

٥ - والاتحاد الأوروبي يرحب بانتهاء سباق التسلح بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد أجريت منذ ذلك الوقت تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، ووسائل إيصالها، كما أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى بذل المزيد من الجهود المنظمة والتدريبية في اتجاه نزع السلاح النووي.

٦ - والاتحاد الأوروبي يرحب بمعاهدة موسكو التي دخلت حيز التنفيذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ووفقاً لهذه المعاهدة سيخفض كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي تم نشرها بحيث تكون جاهزة للعمليات إلى ما بين ١ ٧٠٠ رأس نووي و ٢ ٢٠٠ رأس نووي بحلول ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢. وهذا يُعدُّ خطوة هامة في سياق الأمن الدولي وإسهامها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا السياق تظل مبادئ عدم الرجوع عن المسار المحدد والشفافية والقابلية للتحقق على ما هي عليه من أهمية. والاتحاد الأوروبي يتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في الترسانتين الروسية والأمريكية.

٧ - ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بحقيقة أن الكثير من مرافق إنتاج المواد النووية من أجل صنع الأسلحة النووية قد أُغلق أو جرى تفكيكه. وأربع دول من الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تحترم الموقف الاختياري لإنتاج هذه المواد الانشطارية. والاتحاد الأوروبي يدعو

الصين إلى أن تنضم إلى الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية في إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى وأن تمتنع عن زيادة ترسانتها النووية بأي شكل من الأشكال.

٩ - والاتحاد الأوروبي يقر، فيما يتصل بنزع السلاح النووي، بأهمية برامج تدمير الأسلحة النووية وإزالتها، وإزالة المواد الانشطارية التي تتجاوز احتياجات الدفاع بموجب اتفاق الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

٨ - وقد أدرجت مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وإجراء تخفيضات في هذه الأسلحة هو جزء لا يتجزأ من عملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. ونحن نتطلع إلى تنفيذ الإعلانين الرئيسيين اللذين صدرا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات أحادية الطرف في مخزونائهما من الأسلحة النووية التكتيكية، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول ذات الصلة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ونحن نشجع جميع الدول المعنية على أن تبدأ في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق يمكن التحقق منه بفعالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التخفيضات في هذه الأسلحة على أفضل نحو.

١٠ - ونحن نؤكد أهمية التعاون الدولي لإزالة أسلحة الدمار الشامل. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تؤيد تماما مبادرة الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية، وتسهم فيه إسهاما كبيرا؛ فتلک الشراكة تمضي على نحو فعال صوب نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. والمجموعة الشاملة لمبادئ عدم الانتشار التي وُضعت في مؤتمر قمة كاناناسكيس لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٢ تشكل المعيار الذي ينبغي اتباعه وتنفيذه كي يتحقق تعاون دولي حقيقي في مجال إزالة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة برامجه المتعلقة بالتعاون من أجل تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نعتبر أن التعاون في تقليل التهديدات هو أداة فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. والاتحاد الأوروبي يرتئي توسيع نطاق برامجه في هذا المجال.

١١ - والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعلق أهمية قصوى على تحقيق انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار والالتزام بها على المستوى العالمي. ويُعدُّ هذا جزءاً من استراتيجية الاتحاد. والاتحاد الأوروبي يأسف لأن ثلاثة بلدان، هي إسرائيل وباكستان والهند، لا تزال غير منضمة للمعاهدة. ووفقاً للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن تحقيق انضمام جميع الدول إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتعزيز تلك الاتفاقات، الذي أُتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ فإننا

لا نزال ندعو هذه الدول إلى أن تنضم، دون شروط، إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة لأسلحة نووية.

١٢ - والترسانة النووية لتلك الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة هي موضوع خطير مثير للقلق بالنسبة للمادة السادسة من المعاهدة. وإضافة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي يدعو تلك الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تلزم نفسها بعدم الانتشار ونزع السلاح، وأن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تقدم دعمها لإجراء مفاوضات من أجل الانضمام إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٣ - والاتحاد الأوروبي يواصل رصد الوضع في جنوب آسيا. ونحن نلاحظ الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنته باكستان والهند، ورغبتهما في المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. ونحن ندعو هاتين الدولتين إلى أن تتخذا، وتطبقا، جميع التدابير اللازمة من أجل الوفاء بوعودهما المذكورة أعلاه. ونحن نلاحظ أيضاً، مع التقدير، إدراج تدابير لبناء الثقة في مجال الطاقة النووية، كجزء من الحوار المركب المعلن بين باكستان والهند. والاتحاد الأوروبي يدعو باكستان والهند إلى أن تعلنوا وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية من النوع المستخدم في صنع الأسلحة، وأن توقعا، وتصدقا، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما سيكون أحد التدابير البالغة الأهمية لبناء الثقة.

١٤ - وفيما يتعلق بالأمن فإن مخاطر النزاعات الإقليمية لم تتزايد فحسب بل إن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها، قد زادت. وفي هذا السياق فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق لأن بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، التي هي أطراف في المعاهدة، لا تفي دائماً بالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار.

١٥ - والواقع أن كون ١٠٦ دولة طرف لم تضع بروتوكولا إضافياً موضع التنفيذ تشكل قصوراً خطيراً في عدم الانتشار؛ إذ أن تنفيذ بروتوكول إضافي في بلد ما يسمح، بما لا يدع مجالاً للبس، للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعطي تأكيدات تتوافر فيها المصادقية، بأن ذلك البلد لا يقوم بأنشطة نووية غير معلنة.

١٦ - وكما أوصى فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة في تقريره المتعلق بالتهديدات والتحديات والتغيرات فإنه ينبغي أن يقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على أنها المعيار المطبق اليوم لضمانات الوكالة.

١٧ - وحسبما أوصى به الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي يبحث الدول المعنية على أن تتخذ تدابير عملية لتقليل مخاطر اندلاع حرب نووية عن طريق الخطأ.

١٨ - والاتحاد الأوروبي يشجع جميع الدول على أن تشارك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ويرحب بحقيقة أن الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة يشير أيضا في توصياته إلى هذه المبادرة. والاتحاد الأوروبي يدعو أيضا جميع الدول إلى أن تنضم للمبادرة العالمية للحد من التهديد. وينبغي أيضا الترحيب بمبادرة الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، وبالجهد الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٩ - والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ونحن ندعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد للاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والمعاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك. والاتحاد الأوروبي يدعو دول المنطقة إلى أن تتعهد بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع صواريخ إيصالها، حسبما أشير إليه في القرار ٦٨٧ الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع نظام فعال للتحقق. وبالنظر إلى ما كشف عنه مؤخرا فإنه من الضروري، في السعي إلى تحقيق هذا الهدف، أن تلتزم دول المنطقة التزاما دقيقا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. ونحن نعتقد بأن قيام جميع دول المنطقة بعقد اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبروتوكولات إضافية، ستكون له أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل وسيمثل إسهاما حاسما في تحسن الأمن والثقة بوجه عام في منطقة الشرق الأوسط.

٢٠ - والاتحاد الأوروبي يدين بقوة الإعلان الذي أصدرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٠ شباط/فبراير بأنها قد أنتجت، وتمتلك الآن، أسلحة نووية، ويحث بقوة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تفكك بالكامل، على وجه السرعة وبطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق وبعدم إمكان الرجوع عنها أي برنامج للأسلحة النووية.

٢١ - ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد تأييده القوي للحوار في إطار محادثات الأطراف الستة، وهو على ثقة من أن محادثات الأطراف الستة سوف تُستأنف دون مزيد من التأخير وبدون شروط مسبقة.

٢٢ - وإعلان كوريا الشمالية عن عزمها على الانسحاب من المعاهدة، أوجد تحديا لم يسبق له مثيل؛ وأثار مناقشة بشأن تنفيذ المادة العاشرة من المعاهدة، وهو ما ردده الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والاتحاد

الأوروبي يشعر بأنه ينبغي أن يُنظر بجدية من جانب مؤتمر الاستعراض في مسألة الانسحاب. وسوف يقدم الاتحاد الأوروبي مقترحات محددة خلال المؤتمر.

٢٣ - والاتحاد الأوروبي يأسف لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وهو مقتنع بأن التهديدات الجديدة التي تواجه السلم والأمن تتطلب فك هذا الجمود في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في مؤتمر نزع السلاح، ويرحب بحقيقة أنه قد جرى تقديم أفكار جديدة على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحن نقدّر هذه الجهود التي تهدف إلى تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء من أجل وضع برنامج عمل. وفي سياق معاهدة عدم الانتشار فإن البدء من جديد في القيام بأعمال موضوعية داخل مؤتمر نزع السلاح له أهمية خاصة بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية.

٢٤ - والاتحاد الأوروبي يهيب بمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ على الفور في إعداد اتفاقية غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو وسائل الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، وأن تُعقد هذه الاتفاقية في وقت مبكر ودون شروط مسبقة، على أن يوضع في الاعتبار تقرير المنسق الخاص والولاية التي ترد في ذلك التقرير. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول أن تعلن، وتؤيد، وفقاً لإنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. والاتحاد الأوروبي يرحب بالإجراءات التي اتخذتها الدول التي أعلنت الوقف ذا الصلة من بين الدول النووية الخمس.

٢٥ - وحتى الآن وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٧٥ دولة وصدّق عليها ١٢٠ من تلك الدول. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد الأهمية القصوى التي يوليها لدخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وإننا نناشد جميع الدول التي لم توقع وتصدّق بعد على الاتفاقية والتي يلزم تصديقها عليها كي تدخل حيز النفاذ أن تفعل ذلك دون إبطاء وبلا أي شروط. وفي هذا السياق نرحب بتصديق الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخراً على المعاهدة حيث إننا نقرب بذلك من إكسابها طابع العالمية ودخولها حيز النفاذ. ورثما يبدأ سريان المعاهدة، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على التقيد بوقف اختياري لأي إجراءات تتنافى مع الالتزامات والأحكام المنصوص عليها في المعاهدة وأن تنبذ أي إجراءات من هذا القبيل. والواقع أن الاتحاد الأوروبي الذي يعمل جاهداً على كفالة انضمام الجميع للمعاهدة، يشارك بهمة في أعمال المؤتمر الرامي إلى تيسير دخولها حيز النفاذ وهو المؤتمر الذي عُقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وإننا لنغتني هذه الفرصة لنرحب

بالعمل الذي أنجزته الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بقيادة السيد وولفغانغ هوفمان ونرحب بتعيين السيد تيبوروتوث أميناً تنفيذياً للجنة التحضيرية للمنظمة آنفة الذكر.

٢٦ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة نزع السلاح العام.

٢٧ - ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن ضمانات الأمن الملزمة قانوناً الممنوحة من الدول حائزة الأسلحة النووية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة لتلك الأسلحة، فيما يتصل باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهي الضمانات المقدمة في إطار بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعلانات الصادرة من جانب واحد إنما هي ضمانات ما زالت لها قيمة كبيرة وقد أشار إليها مجلس الأمن في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) وأعاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ تأكيدها. وقد ورد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أن ضمانات الأمن الإيجابية والسلبية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في نظام معاهدة عدم الانتشار. فهي يمكن أن تكون حافزاً على نبذ اقتناء أسلحة الدمار الشامل ويكون لها في الوقت نفسه أثر رادع. وفي إطار استراتيجيتنا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل يحدونا وطيد العزم على العمل على تشجيع مواصلة النظر في ضمانات الأمن.

٢٨ - وإسهاماً في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء خلال مؤتمرنا الاستعراضي، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي موقفاً موحداً بشأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥. وقد حدد المجلس عدداً من المسائل التي نعتبرها مسائل أساسية تغطي الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار - ألا وهي منع الانتشار، ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبما أن أوجه الصلة بين تلك العناصر ونزع السلاح مدرجة في النسخة المطبوعة من بياني، فلن أعدها شفويًا وهي كما يلي:

- بذل جهود للحفاظ على المعاهدة باعتبارها كلاً لا يتجزأ وتعزيز تنفيذها؛

- التسليم بأن المعاهدة هي صك متعدد الأطراف فريد من نوعه ولا بديل عنه في صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي وذلك من حيث أنها تُرسي إطاراً قانونياً لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية وتطوير نظام التحقق بما يضمن اقتصار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط ومن حيث أنها تمثل أيضاً الدعامة الأساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي طبقاً للمادة السادسة منها؛

- العمل على كفالة انضمام الجميع إلى المعاهدة؛

- التشديد على أن العمل على كفالة امتثال الدول الأطراف قاطبة لجميع أحكام المعاهدة امتثالا تاما يشكل ضرورة مطلقة؛
- مناشدة جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تأخذ على عاتقها التزامات بمنع الانتشار ونزع السلاح ودعوة تلك الدول إلى الانضمام للمعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية؛
- مناشدة جميع دول المنطقة تحويل الشرق الأوسط بصورة فعلية قابلة للتحقق إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها عملا بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥؛
- إيلاء أولوية قصوى لتنفيذ نظام عدم الانتشار النووي في منطقة البحر المتوسط بالنظر إلى أن أمن أوروبا يرتبط بالأمن في تلك المنطقة؛
- الاعتراف بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالنسبة للسلام والأمن، على أن يتم ذلك استنادا إلى ترتيبات تدخل فيها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها؛
- الاعتراف بما أُجري من تخفيضات في الأسلحة النووية منذ انتهاء الحرب الباردة والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة خفض الترسانات النووية عموما في ظل السعي المتواصل إلى نزع السلاح النووي بشكل منهجي وتدرجي. بموجب المادة السادسة من المعاهدة والترحيب في هذا السياق بتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ على معاهدة موسكو والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في خفض ترسائيهما؛
- تأكيد ضرورة تنفيذ إعلان الرئيسين الروسي والأمريكي الصادرين في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ والمتعلقين بإجراء تخفيضات من جانب واحد في مخزونات أسلحتيهما النووية غير الاستراتيجية ومناشدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الاستراتيجية إدراج تلك الأسلحة فيما تضطلع به من عمليات عامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح توطئة لخفضها والتخلص منها؛
- التسليم بضرورة الاهتداء في التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة بمبدأ عدم الرجوع عن المسار المحدد وذلك على سبيل صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي مع أخذ هذه الشروط في الاعتبار؛

- التسليم، فيما يتصل بنزع السلاح النووي، بأهمية برامج تدمير الأسلحة النووية وإزالتها والتخلص من المواد الانشطارية على النحو المحدد في إطار الشراكة العالمية التي أرستها مجموعة البلدان الثمانية؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة الشفافية باعتبارها من التدابير الطوعية لبناء الثقة بهدف إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح؛
- دعوة الدول وبخاصة الدول الوارد ذكرها في المرفق الثاني إلى التوقيع والتصديق دون إبطاء وبلا أية شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل جزءاً أساسياً من نظام نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية وذلك لكفالة سريتها في أقرب وقت ممكن دون أي قيد أو شرط، ودعوة جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري المؤقت والامتناع عن أي عمل يتعارض مع أحكام المعاهدة المذكورة والالتزامات المنصوص عليها فيها وذلك ريثما تدخل حيز النفاذ. والتشديد على أهمية عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتوفير الدعم الفعال للممثل الخاص للدول التي صدقت على المعاهدة آنفة الذكر المكلف بالسعي إلى تحقيق انضمام الجميع لتلك المعاهدة؛
- مناشدة مؤتمر نزع السلاح من جديد أن يشرع فوراً في وضع معاهدة غير تمييزية تطبق عالمياً وتحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى وأن يبرم تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن وذلك دون أي شروط مسبقة ومع أخذ تقرير المنسق الخاص والولاية التي ينطوي عليها ذلك التقرير في الاعتبار ودعوة الدول إلى القيام، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة آنفة الذكر، بإعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة والالتزام به. والاتحاد الأوروبي يرحب بما أعلنته بعض من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من وقف مؤقت لإنتاج المواد الانشطارية؛
- مناشدة جميع الدول المعنية اتخاذ التدابير العملية المناسبة للحد من خطر نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ؛
- مواصلة النظر في مسألة توفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛
- دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الضمانات الأمنية القائمة التي أشار إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) والتوقيع

والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بضمانات الأمن الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهي البروتوكولات التي وضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة وذلك مع التسليم بأن تلك المناطق تتمتع بضمانات أمن في شكل معاهدات؛

- التأكيد على ضرورة نزع السلاح العام؛
 - تأكيد أهمية انضمام جميع الدول وتنفيذها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والاتفاقيات والتدابير والمبادرات التي تساهم في تحديد الأسلحة التقليدية؛
 - الدعوة إلى انضمام جميع الدول إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية الصادرة في لاهاي؛
 - العمل على حل المشاكل المتصلة بعدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي وفض حالات الصراع التي غالبا ما تشكل السبب الأساسي لبرامج التسليح.
- ٢٩ - وختاما تحدد الاتحاد الأوروبي قناعة بأن معاهدة عدم الانتشار إذ توفر لجميع الدول إطارا للأمن والسلامة إنما تعزز بصورة حاسمة قضية السلام. فإن كان لإطار الأمن الجماعي أن يظل قائما في العقود القادمة ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة الامتثال للالتزاماتها.